النفط الكويتي يرتفع إلى 44,12 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,05دولار في تداولات أمس الاول ليبلغ 44,12 دولارا مقابل 43,07 دولارا للبرميل في تداولات يوم الأربعاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي غضون ذلك، أفادت معلومات صادرة عن معهد البترول الأميركي بأن الطلب المحلي على النفط ومنتجات التكرير حقق أعلى ارتفاعاته في أغسطس مقارنة بنفس الشهر على مدار السنوات الخمس الماضية.
وذكرت ان الطلب قفز بنسبة 0,8٪ إلى 19,6 مليون برميل يوميا في حين ارتفع متوسط الإنتاج في الشهر الماضي بنسبة 5,4٪ ليبلغ 9,3 ملايين برميل.

السوق الصيني يتفاعل مع القرار بالارتفاع.. وهبوط في أسوق أمريكا وأوروبا واليابان

تثبيت الفائدة الأميركية.. يربك الأسواق ويخفض الدولار

اسواق الاسهم الأميركية تتابع باهتمام قرار جانيت يلين حول سعر الفائدة وفي الصورة نقل مباشر عبر التلفزيون لحديث يلين بالمؤتمر الصحافي أول أمس (رويترز)

وكالات: استوعب المستثمرون قرار الفيدرالي الأميركي بإبقاء معدلات الفائدة دون تغيير بين 0 و0,25٪ مساء أمس الاول، وتفاعلت أسواق الأسهم العالمية مع القرار أمس، حيث هبطت الأسهم الأميركية لدى افتتاحها أمس، وتراجعت كل من الأسهم الأوروبية واليابانية بعد التعليقات المتشائمة التي أدلى بها المركزي الأميركي وسط مخاوف من الاقتصاد العالمي وتقلب الأسواق المالية وتباطؤ مستويات التضخم في العديد من البلدان العالمية، فيما اتخذت الأسهم الصينية مسار صعوديا بنهاية تعاملاتها.

ورغم ترك المركزي الأميركي الباب مفتوحا أمام احتمال تشديد السياسة بشكل محدود في وقت لاحق هذا العام، رأى كثير من المحللون ان تراجع المركزي التكتيكي في عدم رفع الفائدة جاء بعد سلسلة من المخاطر الاقتصادية العالمية وتوافر عوامل أخرى أقنعته بتأجيل ما كان سيصبح أول زيادة في أسعار الفائدة الأميركية في نحو عقد من الزمن.

أداء البورصات

وحول أداء البورصات العالمية أمس، فقد هبط مؤشر نيكاي القياسي في بورصة طوكيو للأوراق المالية 2٪ إلى 18070,21 نقطة لينهي الأسبوع على خسائر نسبتها 1,1٪، فيما تضررت شركات التصدير اليابانية الكبرى بعدما هبط الدولار أكثر من 1٪، وانخفضت أسهم تويوتا موتور وهوندا موتور 1,4٪ بينما خسرت أسهم باناسونيك 2,1٪.

أما بورصة الصين فسبحت عكس التيار أمس ليرتفع مؤشر سي.إس.آي 300 لأسهم كبرى الشركات المدرجة في شنغهاي وشنتشن 0,4٪ إلى 3251,27 نقطة لكنه خسر 2,9٪ على مدى الأسبوع، وزاد المؤشر شنغهاي المجمع 0,4٪إلى 3097,92 نقطة.

ضغوط تضخمية

وبالعودة الى قرار البنك المركزي الأميركي الذي اتخذ عقب انتهاء اجتماعه على مدى يومين، فإن رئيسة البنك جانيت يلين قالت ان: «التطورات الاقتصادية والمالية العالمية في الآونة الأخيرة ربما تقيد الأنشطة الاقتصادية بدرجة ما ومن المرجح أن تزيد الضغوط النزولية على التضخم في المدى القريب».

وأضافت: «ان المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي والتأثير المحلي للدولار القوي دفعت المجلس إلى الإبقاء على سعر الفائدة كما هو، لكنها أشارت الى انه لايزال ممكنا رفعها في اجتماع أكتوبر المقبل».

وذكرت ان سعر الفائدة الحالي والمستمر منذ ديسمبر 2008 «مازال مناسبا»، وان السياسة النقدية المستمرة منذ فترة غير مسبوقة تستهدف «دعم التقدم المستمر نحو أقصى معدل توظيف واستقرار للأسعار»، كما تتوقع لجنة السياسة النقدية في مجلس الاحتياط الاتحادي ان تصبح زيادة سعر الفائدة الأميركية «مناسبة عندما نرى المزيد من التحسن في سوق العمل وقدرا مقبولا من الثقة في أن معدل التضخم سيرتفع إلى المستوى المستهدف وهو 2٪ على المدى المتوسط».

ورغم ان الغالبية راهنوا على أن المركزي الأميركي سيبقي أسعار الفائدة دون تغيير، إلا أن أقلية كبيرة توقعت رفعها، علاوة على ذلك قالت جانيت يلين إن: «آفاق النمو العالمي صارت أقل وضوحا وان كان المجلس ترك الباب مفتوحا أمام تشديد السياسة بشكل محدود في وقت لاحق هذا العام».

ومن المقرر أن يعقد البنك اجتماعات بشأن السياسة في أكتوبر وديسمبر المقبلين.

تهاوي الدولار

وفي موازاة ذلك، انخفض الدولار إلى أدنى مستوياته في 3 أسابيع أمام سلة من العملات الرئيسية، أمس.

وتسبب إعلان قرار المركزي في خسائر واسعة للدولار، الذي بلغ أدنى مستوياته في أكثر من 3 أسابيع أمام اليورو والجنيه الاسترليني وأقل سعر له أمام نظيره الكندي.

وبلغ مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من العملات 94,282 اليوم مسجلا أدنى مستوياته منذ أواخر أغسطس.

وأدى استمرار تيسير السياسة النقدية لفترة أطول إلى ارتفاع شهية المستثمرين للمخاطرة، وسجلت العملات التي تدر عائدات أعلى وتنطوي على مخاطر أكبر مثل الدولار الأسترالي ونظيره النيوزيلندي مكاسب حادة.

وانخفض الدولار 0,5٪ أمام الين بعدما سجل تراجعا أقل في أعقاب إعلان قرار مجلس الاحتياطي ليجري تداوله عند 119,455 ينا.

9 أعضاء يبقون على الفائدة من أصل 10

وافق 9 من الأعضاء الـ 10 في لجنة الأسواق المفتوحة في البنك المركزي الأميركي على الإبقاء على سعر الفائدة عند مستواه.
وخرج العضو «جيوفري لاكر» على قرار الأغلبية باللجنة مطالبا برفع سعر الفائدة نقطة واحدة.

الذهب لأعلى مستوى في أسبوعين

لندن ـ رويترز: ارتفع الذهب إلى أعلى مستوى له في أسبوعين امس متأثرا ايجابيا بقرار (المركزي الأميركي) بالإبقاء على أسعار الفائدة. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0,4٪ إلى 1135,51 دولاراً للأوقية بعدما لامس في وقت سابق 1138,80 دولارا ليتجه المعدن الأصفر إلى إنهاء موجة خسائر استمرت ثلاثة أسابيع. واستفاد الذهب في السنوات الأخيرة من التدني الشديد لأسعار الفائدة والذي يقلص تكلفة حيازة المعدن الذي لا يدر فائدة بينما يؤثر سلبا على الدولار المقوم به المعدن الأصفر.

ارتفاع السندات الأوروبية

رويترز: ارتفعت السندات الحكومية الأوروبية خلال تداولات امس عقب قرار البنك المركزي الأميركي، وانخفض العائد على السندات الألمانية لآجل 10 سنوات 8 نقاط أساس إلى 0,70٪، كما تراجع العائد على الديون الإيطالية بنحو 9 نقاط إلى 1,81٪. وانخفض العائد على السندات الحكومية الإسبانية لآجل 10 سنوات 8 نقاط أساس ليصل إلى 2٪. وكانت سندات الخزانة الأميركية قد سجلت ارتفاعا ملحوظا عقب قرار الاحتياطي الفيدرالي، لينخفض العائد على الديون لآجل 10 سنوات إلى 2,19٪، بعد أن لامس مستوى 2,30٪ يوم الأربعاء الماضي، وهو أعلى مستوياته منذ يوليو.

«المركزي الأسترالي»: مزيد من التقلبات في الأسواق العالمية

رويترز: توقع البنك المركزي في أستراليا مزيدا من التقلبات في أسواق المال العالمية، بعد قرار الاحتياطي الفيدرالي بتثبيت معدل الفائدة عند مستواه المتدني الحالي.
وقال محافظ البنك المركزي الأسترالي جلين ستيفنز امس ان هناك درجة من عدم اليقين، وبالتالي سنشهد مزيدا من التقلبات في الأسواق العالمية في مرحلة ما.وأشار إلى أن أداء الاقتصاد الأميركي يواصل التحسن بشكل ظاهر للعيان، وهو ما سينعكس على خفض السياسة النقدية التيسيرية للولايات المتحدة. ويرى المحافظ أن الأمر الأكثر أهمية من توقيت رفع الفائدة الأميركية هو حجم الخطوة نفسها، مشيرا إلى أن الاحتياطي الفيدرالي بحاجة إلى الأخذ في الاعتبار التراجع المحتمل للاقتصادات الناشئة جراء قراره. ومن المتوقع أن يبدأ المستثمرون رحلة جديدة من التكهن بموعد رفع الفائدة الأميركية، عقب إشارة الاحتياطي الفيدرالي أمس إلى أن معظم مسؤوليه يعتقدون برفع الفائدة خلال العام الحالي.

لماذا أصبح قرار تثبيت الفائدة مدمراً للاقتصاد العالمي؟

بعدما أبقى البنك المركزي الأميركي على أسعار الفائدة دون تغيير في ظل سلسلة من التحديات وانهيارات الأسواق العالمية، لاحظ عدد من الخبراء أن قرار تثبيت الفائدة بحد ذاته مدمر، وقد أخطأ الفيدرالي الأميركي عندما استعجل في الإعلان عن نيته لرفع الفائدة في أوقات كانت تظهر فيه معالم الضعف الكبير في الاقتصاد الصيني، وكان على الفيدرالي الأميركي الانتظار شهرا آخر ليرى الظروف الاقتصادية على ما هي عليه.

ورصد موقع «ICN.com» مجموعة من المشاكل التي ستظهر على الاقتصاد الأميركي والعالمي من عدم رفع الفائدة هي كالتالي:

فقاعة أسواق السندات

عدم رفع الفائدة الأميركية سيكون سببا في نشوء مشاكل من نوعية أخرى، حيث قد نرى تدفق سيولة خارجة من الولايات المتحدة الأميركية، وانهيارا في أسعار السندات مما قد يكون سببا في نشوء مشكلة جديدة هي المشتقات المالية للسندات.
ويخشى الخبراء ان تنفجر فقاعة أسواق السندات الأميركية التي ارتفعت منذ أن بدأ الفيدرالي في الإعلان عن احتمالية رفع الفائدة، وانهيار أسواق السندات سيسبب ذوبانا للمال مما قد يخلق مشاكل اقتصادية حقيقية، كذلك، عدم رفع الفائدة قد يسبب نشوء فقاعات في أسواق الإسكان وأسواق الأسهم خلال السنتين المقبلتين، وتأخر رفعها سيكون بنفس التأثير.

انخفاض قيمة النقد

عدم رفع الفائدة سيسبب انخفاضا في قيمة النقد لدى البنوك المركزية في العالم، مما يهدد بنشوء موجة من الانهيارات المتتالية في قيمة النقد، كذلك تعاني العديد من الدول من ارتفاع مستويات التضخم، وأغلبها من الدول الناشئة، فالدول العظمى تشهد موجات من الانخفاض في مستويات التضخم، لكن الدول الناشئة على العكس، وعدم رفع الفائدة في الفيدرالي الأميركي سيرفع من مستويات التضخم في الولايات المتحدة متى استقرت أسعار النفط والغذاء، وهذا سيكون كارثة على الدول الناشئة التي سنرى فيها انطلاقات صاروخية في مستويات التضخم.

سيولة مضاربية في الأسواق

من المحتمل ان نرى موجات ارتفاع كبيرة بفعل تدفق سيولة مضاربة، قد يبدو هذا جيدا، لكن ارتفاع أسواق الأسهم في الوقت الحالي يهدد بانفجار فقاعات فيها في ظل هشاشة الأسواق في العالم، وفي حال تم إثبات تأثر الاقتصاد الدولي في الصين، قد نرى موجات كبيرة من الانخفاض، وتزداد قوتها كلما ارتفعت أسواق الأسهم في العالم.